مثلها امتنع في تلك القطعة دون غيرها كذا في الرمز وفي السراجية اذا
وهب ارضا بنا فبطل الرجوع ولو زال البناء عاد له كما لو الرجوع
انتهى وفي المنهاج رجل وهب له رجل ارضا بيضا ابنية ناحية منها فخلا
او بنى فيها بيتا او دكانا او ارضا كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع
في شئ منها انتهى وسمن بان كان الموهوب بقرا لا يسمن عند الموهوب
له واحترز بالمتصلة عن الزيادة المنفصلة ومن ثم قلت المنفصلة
كولد وارش وعقر لا يمنع الرجوع في الاصل فيرجع فيه دون الزيادة
وانما منعت الزيادة المتصلة ولو زالت قبل الرجوع كما اذا كان شابا ثم
شاخ لانه لا وجه الى الرجوع فيها دون الزيادة ولو حرم الامكان ولا مع
الزيادة لعدم دخولها تحت العقد فيد بالزيادة لان النقصان كالجمل
وقطع الثوب يمنع الموهوب له اولا غيره مانع كذا قاله سبحانه رحمه
الله وفي شيئين اكثر لو حصلت ولم ترد فللواهب الرجوع فيها لانه
نقصان انتهى وهو مخالف لما قدمناه عن السراج الوهاج في
مسئلة الحمل كما لا يخفى والمراد بالزيادة الزيادة في العين الموجبة
لزيادة القيمة فدخل الجمال والخياطة والصبغ وزيادة القيمة
بالنقل واسلام العبد وعفو ولي الجناية عنه وسماع الاصم وابصار
الاعمى والزيادة في العين فقط كتعلم الغلام وذا وهو اولى له
لو كان الموهوب جانحا فظا وتعليمه القران والكتابة والصنعة
والبناء والغرس اذا كان لا يوجب زيادة في الارض كبيتا تنور الخبز
في غير محل لا يمنع ذلك الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها
امتنع فيها فقط كما قدمنا ذكره الزيلعي رحمه الله في تبيين الكنز قلت
وقد ذكره قاضيخان في فتاواه ما لم يخالف بعضه فلكن الزيادة
لو هبت كان للواهب ان يرجع في هبته ولو علمه القران والكتابة
او القراءة او كانت امجمية فعلمها الكلام او شيأ من الحروف لا يرجع
الواهب في هبته لحدوث الزيادة في العين وذكر في المحيط الاولى
بلا خلاف والثانية على الخلاف والمسئلة الاولى مذكورة في الكافي
للحاكم الشهيد مرموزا له ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له
الى دار الاسلام ليس له الرجوع وقضاء الثوب زيادة بخلاف غسله
وفتله ان لم يزد في الثمن ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارشه كان
للواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش ولو مرض عنده فداواه لا يمنع الرجوع
بخلاف ما لو كان مريضا فداواه فانه يمنع كذا قاله سبحانه وعزاه
الى المحيط ولو اختلفا في الزيادة كان القول للواهب لانه ينكر لزوم
العقد كذا في شرح الكنز للزيلعي وذكر قاضيخان في فتاواه تفصيلا حسنا

وهو

وهو ان الزيادة المتولدة كلحم الجارية الصغيرة اذا انكر الواهب
وجودها عند الموهوب له كان القول قوله واما في البناء والخياطة
ونحوها كان القول قول الموهوب له وهكذا في المحيط الا انه استثنى
ما اذا كان لا يبقى في مثل تلك المدة وفي الحاوي ما يوافقه وكذلك حيث
قال وان اختلفا فقال الواهب وهبت وفيها هذه الاشجار والبناء
وقال الموهوب له لا بل اهبتنيه فالقول له وان كانت شاة او بقرة
او غيرهما من الحيوان فقال وهبتها الي صغيرة كما ولدت وقال الواهب
وهبتك هكذا كبيرة فالقول للواهب انتهى وكذلك الصبغ ولحم السمين
بسمن لانهما مما تقبل الانفكاك والمدعي يدعي انه وهب هذه الزيادة
والموهوب له ينكر فيكون القول قوله وبقي ما لو كانت الزيادة
مانعة من الرجوع وقطع الشجرة من مكانها غير مانع في النصف الباقي ولو
وهب له حلقة فركب فيها قضبا ان كان لا يمكن نزعه الا بضرر لا يرجع
وان امكن نزعه بلا ضرر رجع وان وهب له ورقة فكتب فيها لا رجوع لانه
يزيد في الثمن وان كانت دفاترها فقها وحديثا او شعرا ان كان يزيد
في ثمنه لا يرجع وان ينقص يرجع وفي الجوهرة وهب لرجل ثمرا بيعا فاد في
الموهوب الى بلخ فلا رجوع للواهب فيه كذا اذا وهب له حارية في دار
الحرب فاخرجها الى دار الاسلام فلا رجوع فيها كذا في الواقعات ولو ان
مريضا وهب لرجل جارية فوطيها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه
دين مستغرق تردد الهبة ويجب عليها الموهوب له العشر هو المختار ذكره
في الواقعات ايضا والدم موت احد المتعاقدين يعني حرف الميم
اشارة الى ان موت احدهما مانع اذا كان بعد القبض لان بموت
الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل اليه في حال
حياته واذا مات الواهب فورثته اجنبي عن العقد لانه لا يوجبه
وهو مجرد خيار فلا يورث كخيار الشرط بخلاف خيار العيب كما عرف فيما
بكونه بعد التسليم لانه لو مات احدهما قبله بطلت لعدم الملك
ورجوع المستام الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لهما
كالموت فان كان الحربي اودن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه
الى دار الحرب جائزا سحنونا قال الوارث ما قبضه في حياته وانما
قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضت في حياته والعبد في
يد الورثة القول قول الوارث لان القبض قد عدم الساعة للحال
قد تقوم القبض والعبد المرهون فاد فداه غيره او عوض هبتك او
بدلها فقبضه الواهب سقط الرجوع لما تقدم في الحديث من قوله
ما لم يثب عنها واشار بقوله حتى الخ الا ان الشرط في كونه عوضا ان